بارليف ونقل الخط الدفاعي المصري الرئيسي لداخل سيناء ومع ذلك فان هذه الحدود تتميز بشكل رئيسي بتهديدها المباشر من قبل العدو وضرورة القيام بكل ما يمكن وبالسرعة الكلية بتحويلها الى جبهة محصنة قادرة على الصمود في وجه اية مغامرة جديدة يقوم بها العدو ضد بلادنا ، ولهذا الهدف اصبحت قضية تنظيم سكان مناطق الحدود في مجموعات اقتصادية دفاعية لدعم المجهود العسكري النظامي عملا ذي اهمية بالغة الخطورة، ولا شك بأن الشكل التنظيمي الامثل لتأدية مثل هذه الوظيفة هو انشاء القرى الامامية على طول خط وقف اطلاق النار الحالي ولا يعتبر هذا العمل اعترافا بالحدود القائمة اذ ان حدودنا عندما تتقدم وتحرر أراض جديدة فنكون بذلك قد استصلحنا اراض جديدة كانت شبه خالية وقوينا عمقنا الدفاعي بخلق قواعد سكانية جديدة .

ان هذه القرى الدفاعية التي ستناط بها مهمة بلورة الجهد الاقتصادي والدفاعي لسكان مناطق الحدود وصبه في افضل الاشكال التنظيمية لتحقيق خطوط دفاعية صامدة تلتحم فيه ارادة المواطن الشريف ، اي الدفاع عن ارضه واستثمار خيراتها، والجهد العسكري النظامي المرابط في خنادقه الامامية .

القرية الامامية — الوظيفة : ان الوظيفتين الاساسيتين للقرية الامامية تنحصران في تحقيق الجهدين الاقتصادي والدفاعي ولتحقيق هذين الجهدين سنحاول القاء نظرة تفصيلية لشروح الخطوط الرئيسية لكل منهما .

أولا — الوظيفة الاقتصادية للقرية الامامية : ان الهدف الاقتصادي من انشاء القرى الامامية في مناطق الحدود لدول المواجهة بشكل خاص ولحدود البلدان العربية بشكل عام يتلخص في تنظيم جهود سكان مناطق الحدود والنازحين من الاراضي المحتلة في تنظيم اقتصادي عصبه الرئيسي الزراعة التي تقوم عليها حياة سكان كل المنطقة. ولتحقيق هذا الهدف يقترح قيام هذا التنظيم على المبادىء الاتية :

١ — حصر الاراضي الموجودة في المنطقة موضوع البحث ، وتحديد نوع الملكية فيها ، واحصاء انتاجية هذه الاراضي والزراعات الاساسية القائمة عليها .

٢ — احصاء بشري للسكان يتناول النقاط الاتية : عدد العائلات ، حجم العائلة الوسطي ، عدد اليد العاملة في العائلة الواحدة (تحسب على اساس وحدة العمل في العائلة الواحدة باعتبار وحدة العمل تساوي ما ينتجه عامل زراعي واحد في يوم العمل) ، الدخل الوسطي الحالي للعائلة الواحدة ، مصادر الدخل المختلفة للعائلة ، الروابط الاساسية لمجموعات السكان وخاصة ما يتعلق منها بالنواحي العشائرية والعائلية والدينية .

٣ — دراسة حجم المزرعة الواجب تخصيصه للعائلة الواحدة التي تحقق دخلا وسطيا لا يقل بأية حال عن الدخل المتوسط الحالي للعائلة ، ويضمن لها حياة اقتصادية متوازنة وضمن امكانيات عمل افراد العائلة على مدار السنة .

٤ — تحديد عدد القرى على ضوء نتائج الدراسات للفقرتين (١ و ٣) اعلاه ، وذلك بعد دراسة حجم القرية الواحدة من حيث عدد العائلات في كل قرية وعلى ضوء المساحات الزراعية التي ستخصص لها مع مراعاة التوزيع حسب الشروط الاقتصادية والعسكرية .

٥ — وضع نظام اداري — اقتصادي على اساس تشكيل القرية التعاونية كوحدة زراعية متكاملة مع كل ما يلزم لتنظيم الاستثمار على مثل هذا الاساس .

٦ — انتقاء المستوطنين بموجب شروط محدودة تحقق ما يلي : الاختيار الطوعي ، الاساس الطبقي حيث تعطى الافضلية للفلاحين الاجراء والنصف اجراء اي الذين يقومون بخدمات في مزارع الغير ، لتأمين حياتهم مع وجود ملكية يستثمرونها لانفسهم ولا يكفي انتاجها لوحده لاعاشتهم ، توفر نسبة معينة من المتعلمين وأنصاف المتعلمين من سكان القرى ، توفر عدد معين من اليد العاملة الفنية (حرف مختلفة — سائقي جرارات — وشاحنات ميكانيكية ... الخ) ، اعطاء الافضلية للعائلات التي لديها اكبر قدر من قوة العمل ، الوعي الوطني والنشاط في الانتاج .

ان القيام بجميع ما تقدم ذكره ، يجب ان يستفاد من نتائجه لوضع نظام اقتصادي للقرية الامامية